S/2018/762

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
8 August 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

تلبية لطلب مجلس الأمن الوارد في الفقرة ٦١ من قراره ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، يشرفني أن أقدم المعلومات المستكملة المطلوب تقديمها كل ٣٠ يوما عن التقدم السياسي والتقني المحرز صوب إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ والعقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتغطي هذه المعلومات الفترة من ١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

18-13082 (A) 100818 130818

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

معلومات مستكملة مقدمة من الأمين العام عن التقدم المحرز في العملية الانتخابية وصوب تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨

١ - تغطي هذه المعلومات المستكملة التطورات التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨، وهي مقدمة عملا بالقرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨) الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه خطيا كل ٣٠ يوما معلومات مستكملة عن التقدم السياسي والتقني المحرز صوب إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وعن العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

أولا - التطورات السياسية الرئيسية المتصلة بالعملية الانتخابية وبتنفيذ الاتفاق السياسي

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طغت على الساحة السياسية التحضيرات التقنية التي قامت بها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات استعدادا للانتخابات الرئاسية والتشريعية والانتخابات على مستوى المقاطعات المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وقد تحقق إنجاز رئيسي في الجدول الزمني للانتخابات عندما وجهّت اللجنة دعوة رسمية في ٢٤ حزيران/يونيه إلى الأحزاب والتكتلات السياسية لتقديم مرشحيها للانتخابات التشريعية على مستوى المقاطعات التي ستجري في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، ولاحقا فتحت اللجنة مراكز لتسجيل وتجهيز طلبات الترشّح كان موعدها النهائي ٨ تموز/يوليه، ولكن تم تمديده بعد ذلك إلى ١٣ تموز/يوليه.

٣ - وفي ١٧ تموز/يوليه، خلال الدورة البرلمانية الاستثنائية التي عُقدت في الفترة من ٢٠ حزيران/يونيه إلى ١٩ تموز/يوليه، اعتمدت الجمعية الوطنية مشروع القانون المتعلق بمركز رؤساء الدولة المنتخبين في السابق، الذي وسّع نطاق الامتيازات والحصانات ليشمل رؤساء مؤسسات الدولة الآخرين، بمن فيهم رؤساء الوزراء السابقين، ورؤساء قوات الأمن الوطني، وكبار القضاة في المحاكم، بناءً على اقتراح قدَّمه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا. ولكن مجلس الشيوخ اعتمد لاحقا نسخة من مشروع القانون رفض فيها ذلك الاقتراح. ورُجّح نص الجمعية الوطنية لأن الغرفتين لم تتمكنا من التوصل إلى اتفاق بشأن نص منسَّق لمشروع القانون. ولكن الدورة البرلمانية لم تنظر في مشاريع القوانين المتعلقة بتنفيذ تدابير بناء الثقة، بما في ذلك مشروع تعديل القانون المتعلق بالمظاهرات العامة لعام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، ورغم الطلبات المتكررة التي وجهها الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، الذي يقوده فيليكس تشيسيكيدي، لم يحل البرلمان المسألة العالقة المتصلة باستبدال ممثل الاتحاد (الذي يضطلع أيضا بدور المقرر) في مكتب اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

٤ - وفي ٤ تموز/يوليه، أدّى اليمين أربعة أعضاء تم تعيينهم مؤخرا في المحكمة الدستورية أثناء حفل في كينشاسا ترأسه الرئيس كابيلا. وفي ٧ تموز/يوليه، أثناء اجتماع استثنائي، اعتمد مجلس الوزراء مرسوما لإنشاء محاكم استئناف محلية أخرى في المقاطعات المنشأة حديثا، ستعزز، إذا تم تشغيلها، آليات التحكيم

في المنازعات الانتخابية. وإلى حين تبدأ هذه المحاكم الإضافية العمل، ستُوجَّه الشكاوى إلى المحاكم القائمة البالغ عددها ١١ محكمة.

٥ - وفي ١٩ تموز/يوليه، أكد الرئيس كابيلا، في خطابه عن حالة الأمة أمام جلسة مشتركة للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، أن التزامه باحترام الدستور لن يحيد، وشدد على أن الحكومة ستتحمل، حرصا على السيادة والكرامة الوطنية، المسؤولية كاملة عن تمويل الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات. وحذر الرئيس أيضا من التدخل الأجنبي في العمليات السياسية والانتخابية، وأعاد تأكيد أن الحكومة مستعدة للحفاظ على سيادة واستقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦ - وظلت مواقف الجهات الفاعلة السياسية متباينة بشأن استخدام آلات التصويت، وسجل الناخبين، وتنفيذ تدابير بناء الثقة. وقد احتلت هذه الاختلافات موقع الصدارة في جدول أعمال الاجتماع الثلاثي الذي ضم المجلس الوطني لرصد الاتفاق والعملية الانتخابية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والحكومة والذي عُقد خلال الفترة من ٥ إلى ٢٥ تموز/يوليه بهدف تقييم تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وكررت أحزاب المعارضة الرئيسية، ومن بينها الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاتحاد من أجل الأمة الكونغولية وديناميكية المعارضة، دعوتها إلى إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية. وفي بيان صادر في ١٨ تموز/يوليه، دعا ائتلاف ''التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية'' المعارض إلى إزالة الناخبين ''الوهميين'' من سجل الناخبين، وعدم استخدام آلات التصويت، والتنفيذ الفعلي لتدابير بناء الثقة، واستبدال ممثل الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وعدم ترشّح الرئيس الحالي. أما حركة تحرير الكونغو، فقد أكدت من جهتها استعدادها للمشاركة في الانتخابات دون أي شروط مسبقة، ولكنها رفضت مقترح استخدام آلات التصويت. ورغم الشواغل التي أعربت عنها المعارضة، قدّمت جميع الأحزاب السياسية الرئيسية مرشحيها للانتخابات التشريعية في المقاطعات.

٧ - وواصل التحالف السياسي من أجل الأغلبية الرئاسية تحضيراته للانتخابات بخطى حثيثة، ففي ١ تموز/يوليه أنشأ التحالف تكتلا سياسيا ضخما أطلق عليه اسم الجبهة المشتركة من أجل الكونغو، التي تضم التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية وعددا من الأحزاب السياسية المعارضة التي لديها ممثلون في الحكومة. وانطلق التوقيع على ميثاق تأسيس الجبهة المشتركة من أجل الكونغو في ١ تموز/يوليه، ويمكن لجميع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني الانضمام إلى الجبهة. ويتمثل الهدف المعلن للجبهة في دعم مرشح واحد بالاعتماد على برنامج مشترك.

٨ - وفي ١٣ تموز/يوليه، عقدت حركة تحرير الكونغو مؤتمرا استثنائيا اختارت أثناءه جان بيير بيمبا مرشحًا لها في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي اليوم نفسه، قيل إن الحكومة منحت السيد بيمبا جواز سفر دبلوماسي بصفته عضوا في مجلس الشيوخ.

٩ - بينما استمر المؤتمر الأسقفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة العلمانية للتنسيق في إدانة تضييق الحيز السياسي وانتقاد عدم إحراز تقدم ملموس صوب تنفيذ تدابير بناء الثقة. وفي ٧ تموز/يوليه، أصدرت اللجنة العلمانية للتنسيق بيانا كررت فيه الدعوة إلى تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وأعلنت أن المظاهرات ستُستأنف في جميع أنحاء البلد في منتصف شهر آب/أغسطس، إذا لم تر مؤشرات واضحة عن إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية وفي المواعيد المحددة.

ثانيا – التطورات الانتخابية الرئيسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق السياسي

ألف – التطورات الانتخابية

١٠ – اختُتمت بنجاح عملية تقديم المرشحين للانتخابات التشريعية على مستوى المقاطعات بفضل المشاورات البناءة التي دارت بين الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات للتغلب على العقبات اللوجستية المرتبطة بالعملية. وأُوفد أكثر من ٠٠٠ ٢ فرد من أفراد الشرطة الوطنية لتأمين مراكز تسجيل وتجهيز طلبات الترشّح التي أغلقت أبوابها في ١٣ تموز/يوليه. وفي وقت لاحق، وحتى ١٨ تموز/يوليه، قام ١٤٩ مركزا من أصل ١٧٣ مركزا بإحالة ملفات المرشحين إلى مركز تجهيز البيانات المركزي، حيث تم تسجيل ما مجموعه ٥٤٣ ١٦ مرشحا. وكان ٨٨ في المائة من هؤلاء المرشحين من الرجال و ١٢ في المائة من النساء، يضمون ٧٧ مرشحا مستقلا و ٧١٦ ٥ مرشحا من الأحزاب السياسية و ٧٥٠ ١٠ مرشحا من التكتلات السياسية كانوا يتنافسون على ما مجموعه ٧١٥ مقعدا. وبالمقارنة، في عام ٢٠٠٦ بلغ مجموع عدد المرشحين المسجلين ٠٠٠ ١٩ مرشح، في حين بلغ عدد المرشحين ٠٠٠ ٢٤ مرشّح في إطار التحضيرات لانتخابات المقاطعات لسنة ٢٠١٥ التي أرجئت بعد ذلك.

١١ – ولكن القوائم الجديدة للأحزاب والتكتلات السياسية التي نُشرت في نسخة الجريدة الرسمية الصادرة في ٧ تموز/يوليه لم تعكس التوصيات الواردة في الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لإيجاد حل لازدواجية الأحزاب السياسية. وتحديدا، لا تزال هناك أربعة أحزاب سياسية مسجلة باسم ”الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي“، لدى اثنين منها نفس العنوان ونفس شهادة التسجيل. وظل التقدم محدودا أيضا من حيث توقيع مدونة قواعد السلوك أثناء الانتخابات، التي لم يوقّعها إلى غاية ١٢ تموز/يوليه إلا ٢٥٧ من الأحزاب والتكتلات السياسية (أي أقل من ٥٠ في المائة من عدد الكيانات المسجلة)، ولم يكن من بينها أي كيان من كيانات المعارضة الرئيسية.

١٢ – وتستعد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لطباعة ونشر قائمة الناخبين المؤقتة التي طالب بها القانون وأوصت بها المنظمة الدولية للفرنكوفونية بعد مراجعتها لسجل الناخبين. وقد أوصت المنظمة بنشر قائمة الناخبين في أقرب وقت ممكن بهدف تعزيز الشفافية. ووفقا للجدول الزمني للانتخابات، يُفترض أن تتم طباعة ونشر قائمة الناخبين المؤقتة، وتسوية المنازعات ذات الصلة بها، خلال الفترة الفاصلة بين ٢٧ أيار/مايو و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

١٣ – وحتى ١٩ تموز/يوليه، عقب وصول دفعة أولى من آلات التصويت يبلغ عددها ٠٠٠ ١ آلة إلى كينشاسا في ١٤ حزيران/يونيه، تم استلام ٨٦١ آلة تصويت في عواصم المقاطعات لأغراض توعية الناخبين. ويرتقب أن تصل حوالي ٠٠٠ ١٠٦ آلة تصويت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على عدة مراحل بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر.

١٤ – وقد ذُكر في بيان صادر عن وزير المالية في ١٣ تموز/يوليه، أن الحكومة صرفت مبالغ مالية إضافية إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وهكذا بلغ إجمالي المخصصات الحكومية المقدَّمة إلى اللجنة ٢٠٣ ملايين دولار في ١٠ تموز/يوليه.

١٥ - وأعادت السلطات الوطنية تأكيد تمسكها بالاكتفاء الذاتي في التحضيرات للانتخابات. ومع ذلك، تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تلبية طلبات الدعم على العديد من المستويات، وتقديم المساعدة التقنية للعملية الانتخابية. وعلى الصعيد الوطني، تتعاون الأمم المتحدة واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على أمور من بينها تنسيق عمل مكاتب المقاطعات التابعة للجنة والتخطيط للعمليات والتدريب. وتقدم الأمم المتحدة الدعم التقني إلى ١٨ فرعا تابعا للجنة في الميدان. وعلى مستوى المقاطعات، انطلقت في ١٨ تموز/يوليه دورة تدريب القضاة على إدارة المنازعات الانتخابية التي اشترك في تنظيمها المجلس الأعلى للقضاء واللجنة بالتعاون مع مشروع دعم الدورة الانتخابية الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعد تنظيم دورة لتدريب المدربين في كينشاسا في الفترة من ٦ إلى ١١ تموز/يوليه. وعلاوة على ذلك، نظمت اللجنة عددا من أنشطة التوعية في المقاطعات بشأن العملية الانتخابية واستخدام آلات التصويت. ورغم عدم تلقي طلب رسمي للحصول على الدعم اللوجستي حتى الآن، كان من المقرر أن تبدأ بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تقديم هذه المساعدات في ٢٦ تموز/يوليه.

باء - القيود المفروضة على الفضاء السياسي والعنف المتصل بتنفيذ الاتفاق السياسي في السياق الانتخابي

١٦ - تواصل السلطات السياسية والإدارية وقوات الأمن فرض قيود على الأنشطة السياسية وعلى المظاهرات التي تنظمها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وفي ١ تموز/يوليه، أمر المدعي العسكري بإلقاء القبض على عضو في حزب ''الديمقراطية المسيحية الفدرالية''، الذي أسسه الراحل نياموسي موفينغي، في بيني (مقاطعة كيفو الشمالية) عندما ذهب إلى هناك للتسجيل كمرشح لانتخابات المقاطعات. واتُّهم العضو بالمشاركة في حركة تمرد مزعومة على صلة بهجوم مسلح نُفذ في عام ٢٠١٥. وفي ١١ تموز/يوليه، استخدمت الشرطة العنف لتفريق احتجاج نظمته حركة مواطني ''فليمبي'' (الصَّفَّارَةُ) أمام مكتب البعثة في غوما للمطالبة بتدخل البعثة في قضية ناشطي حركة فليمبي الخمسة المحتجزين في كينشاسا. والتمس بعض المتظاهرين اللجوء في مجمّع البعثة بينما اعتقلت الشرطة سبعة ناشطين آخرين ثم أطلقت سراحهم في وقت لاحق من اليوم نفسه. ولكن عدة اجتماعات أخرى عُقدت في أجواء سلمية. فعلى سبيل المثال، دارت مظاهرة نظمتها منظمات نسائية في ٤ تموز/يوليه في لوبومباشي (مقاطعة كاتانغا العليا) لإدانة ارتفاع معدلات الجريمة في المدينة بهدوء، واستقبلت السلطات المحلية المتظاهرين.

جيم - تدابير بناء الثقة

١٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، جرت محاكمة عدد من رموز المعارضة السياسية وأفراد المجتمع المدني. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، انطلقت محاكمة مويس كاتومبي وشركاؤه الذين وُجهت لهم تهمة محاولة تقويض أمن الدولة بعقد أول جلسة في المحكمة العليا، ولكن الجلسة أرجئت إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر لأسباب إجرائية. ولا يزال ستة أشخاص ألقي القبض عليهم في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٦ محتجزين بشكل غير قانوني في صلة بهذه القضية.

١٨ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه في كينشاسا، بدأت محاكمة خمسة أعضاء في حركة ''فليمبي''، بتهمة الإجرام بحق الرئيس، والتحريض على العصيان المدني، وتوزيع مناشير تقوّض المصلحة الوطنية، في ''محكمة الصلح'' في بلدية غومبي. وألقي القبض على النشطاء أثناء الحشد لتنظيم مظاهرات في كينشاسا في ٢٣ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، حيث تم اعتقالهم وظلوا في الحجز الانفرادي لمدة خمسة أشهر على أيدي أجهزة الاستخبارات، دون إشراف قضائي.

١٩ - وأثناء الاجتماع الثلاثي المعقود في ١٦ تموز/يوليه، تكلّم وزير العدل، أليكسيس تامبوي، عن التقدم المحرز في تنفيذ تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي شمل الإفراج عن ١٠٩ ٤ سجناء. ولكن الوزير، استبعد بشكل قاطع الإفراج عن بعض الشخصيات السياسية ومن بينها فرانك ديونغو، ويوجين ديومي ندونغالا، وجان كلود مويامبو، مؤكدا أنهم ليسوا سجناء سياسيين.

ثالثا - المساعي الحميدة المبذولة من أجل تنفيذ الاتفاق السياسي

٢٠ - في ٢٦ حزيران/يونيه، اجتمعت ممثلتي الخاصة مع الأمين التنفيذي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ستيرغومينا تاكس في غابوروني، لإجراء مشاورات بشأن العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية مواءمة النهج المتبعة إزاء دعم العملية السياسية. وكرر الأمين التنفيذي التزام الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بدعم هذه العملية بالتعاون الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت ممثلتي الخاصة أيضا مع شخصيات سياسية بارزة تشمل نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ليونار شي أوكيتوندو، ونائب رئيس التكتل المعارض الذي يعرف باسم ''معًا من أجل التغيير'' بيير لومبي، والأمين الدائم للمكتب السياسي لتكتل ''معًا من أجل التغيير'' كريستوف لوتوندولا، والأمينة العامة لحركة تحرير الكونغو إيف بازايبا، ورئيسَي الوزراء السابقَيْن أوغستان ماتاتا بونيو وسامي باديبانغا، وكذلك مع أعضاء في مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية.

٢١ - وأكدت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مشاركتها في العملية السياسية والانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المعقودة يومي ١ و ٢ تموز/يوليه في نواكشوط، رحّب المؤتمر بالجهود التي تبذلها سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والأمم المتحدة، والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، من أجل إجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد، شجّع المؤتمرُ أصحابَ المصلحة الوطنيين وغيرهم من الجهات المعنية على تقديم التنازلات اللازمة للحفاظ على استمرارية الحوار وروح التوافق وعلى التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل تام. وفي ١٢ تموز/يوليه في أديس أبابا، أجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي مجموعة من الإحاطات الإعلامية بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رابعا – الملاحظات

٢٢ – أود أن أشيد باللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على تقيدها بالجدول الزمني للانتخابات، وأشجع جميع الجهات المعنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على السعي إلى تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ تنفيذا تاما لكي يتسنى إجراء انتخابات ذات مصداقية والتداول الديمقراطي على السلطة. وأدعو السلطات الوطنية إلى الوفاء بالتزاماتها بتنفيذ تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي، وضمان احترام الحريات والحقوق الأساسية، التي تكتسي أهمية حيوية لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع.

٢٣ – وأود أن أشيد أيضا بالتفاعل في الآونة الأخيرة بين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والأحزاب السياسية لمعالجة الشواغل المتصلة بتسجيل المرشحين للانتخابات التشريعية في المقاطعات. وينبغي تشجيع هذا التفاعل من أجل معالجة المسائل الخلافية المتبقية الأخرى، وسيؤدي ذلك إلى تعزيز الثقة في العملية الانتخابية بشكل كبير. وفي انتظار ذلك، أدعو إلى التفاعل البناء بين الجهات الفاعلة السياسية واللجنة من أجل تسوية الخلافات بشأن آلات التصويت وسجل الناخبين وغيرها من المسائل الخلافية، من أجل تبديد عدم الثقة.

٢٤ – ونظرا إلى أن الحكومة تحملت المسؤولية الكاملة عن تمويل الانتخابات، من الأهمية بمكان أن تستمر في صرف مبالغ مالية كافية ومنتظمة إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لضمان التقيد بالمواعيد المحددة للعملية الانتخابية. وأنا أشجع الحكومة واللجنة والجهات السياسية الفاعلة على اتخاذ تدابير تحوطية لمواجهة الصعوبات اللوجستية الفعلية أو المحتملة الناتجة عن استخدام آلات التصويت وتسجيل المرشحين.

٢٥ – وألاحظ بقلق انخفاض عدد النساء المسجلات كمرشحات للانتخابات التشريعية في المقاطعات. وأحث الأحزاب السياسية على كفالة زيادة تمثيل المرأة في قوائم المرشحين المعروضة للمشاركة في الانتخابات الوطنية المقبلة.

٢٦ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز تقدم ملموس نحو تنفيذ تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ولا يزال نشطاء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني يُحرمون من حقوقهم المدنية والسياسية. وأشعر بالقلق بشكل خاص من استمرار فرض حظر على المظاهرات العامة في جميع أنحاء البلد، وإن كان هذا الحظر انتقائيا. ولا يزال ممارسات مثل القمع والاعتقال التعسفي والاحتجاز المطول لنشطاء المجتمع المدني على أيدي أجهزة الاستخبارات، دون مراجعة قضائية، تبعث على القلق. ونظرا إلى أن المدة التي تفصلنا عن الانتخابات أقل من ستة أشهر، من الأهمية بمكان ضمان أن تضطلع الحكومة بدور نشيط في تهيئة بيئة ملائمة تتيح لنشطاء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني التعبير عن آرائهم السياسية بحرية والقيام بأنشطة سلمية.

٢٧ – وأشعر بالقلق من أن هذه الشواغل، إذا لم تعالج بشكل كافٍ، قد تقوض بشدة شمولية العملية الانتخابية ومصداقيتها وقبول نتائجها. وإذا لم تُتوَّج هذه العملية بانتقال السلطة سلميا وديمقراطيا، فقد يتسبب ذلك في تداعيات بعيدة المدى بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة دون الإقليمية ككل. ولهذا، من الضروري التعجيل بتنفيذ تدابير بناء الثقة وضمان إجراء العملية الانتخابية وفقا لأحكام الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والدستور.

٢٨ - وأشعر بالتفاؤل حاليا لأن جميع الأحزاب السياسية لا تزال تبدي استعدادها للمشاركة بصورة بناءة في العملية السياسية والانتخابية، إذ أنها تبذل جهودا كبيرة لتسجيل مرشحيها في الانتخابات التشريعية في المقاطعات. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لتلك المشاركة وللحفاظ عليها.

٢٩ - وأود أن أعرب عن امتناني للدعم السياسي والتقني الذي تقدّمه، على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي، إلى جانب الأمم المتحدة، من أجل تنظيم الانتخابات المقبلة، وتهيئة بيئة مواتية لعملية انتخابية ذات مصداقية. وأود أن أؤكد مجددا أيضا استعداد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقديم الدعم اللوجستي للعملية الانتخابية، عملا بولايتها، على النحو المبين في القرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨).